العلاقات الأمريكية الكويتية بعد عام 2003

أ.م.د.خضر عباس عطوان(*)
م.انعام عبد الرضا سلطان(**)

الملخص:

تناول البحث، العلاقة بين الولايات المتحدة والكويت، خلال المدة بين 2003–2016، مع منظور مستقبلي. وانتهى البحث إلى وجود تفاعلات متعددة في العلاقات بين الدولتين، وان تلك العلاقات تتناول ملفات إقليمية متعددة، ومن بينها العراق.

US-Kuwaiti relations after 2003

Summary:

The research, the relationship between the United States and Kuwait, during the period between 2003-2016, with a future perspective.

The search is over to the presence of multiple interactions in the relations between the two countries, and that those relations on various issues in the region, including Iraq.

المقدمة:

يعد حقل العلاقات الدولية واحدة من الحقول المهمة في العلوم السياسية، التي تشير إلى وصف واقع علاقة ما بين دولتين أو اكثر، وتحليلها وتفسير مضمونها، وتنتهي بالتوقع بما ستكون عليها في المستقبل.

في هذا البحث، سنشير إلى واقع علاقة مهمة الا وهي العلاقة الأمريكية الكويتية، فهذه العلاقة تطورت على مدى العقود السابقة، التالية لخروج بريطانيا من

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
(**) كلية الاعلام، جامعة بغداد.

المنطقة (في مستهل سبعينيات القرن الماضي)، حتى اصبحت علاقة الولايات المتحدة والكويت تعبر عن علاقة لا ترتقي إلى مستوى التحالف، لكنها لا تقع ضمن اطار علاقات التعاون التقليدية، فالولايات المتحدة قوة عظمى حاضرة في الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة بقصد حماية مصالحها، وهي تعتمد على الدول الصغرى من اجل توفير قواعد ارضية وساحلية وجوية لوجودها في نطاق النظام الإقليمي، والكويت دولة تستشعر انها الاضعف اقليميا في علاقات القوة المادية التقليدية وغير التقليدية في نطاق وجود اكثر من قوة تربطها بها علاقات متباينة: مع العراق والسعودية الجوار والتكوين القبلي، ومع إيران الجوار، وحاولت علاج الضعف ليس بثنائية: الاحتماء بقوة خارجية ورفع سقف المواجهة، انما عالجت ضعفها بثنائية: التعاون مع قوة خارجية والارتباط بقواعد القانون الدولي والتعاون مع كافة الاطراف.

اهمية البحث واهدافه: ان اهمية البحث تتجسد من ثلاث زوايا: وجود الكويت في النظام الإقليمي، وقوة الولايات المتحدة وحضورها الإقليمي، وحجم ونوع العلاقات وتأثيرها على الملفات الإقليمية، وخاصة ما يتعلق منها بالعراق.

فاما ما يتعلق بالكويت، فهي من اكثر الدول التي تركز على الدبلوماسية، والاسلوب البعيد عن المواجهة المباشرة في العلاقات الإقليمية، اذ استطاعت ان تبني جانب من تأثيرها بالاعتماد على سياسة دبلوماسية هادئة ومتزنة وتدعم خيار الوساطة في المنازعات، فضلا عن دعم الانشطة التنموية.

اما الولايات المتحدة فانها حاضرة بقوة في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج العربي تحديدا، ولا تفرط في مصالحها هناك انما تتبع في سبيل ذلك عدة سياسات واهمها الحضور العسكري المباشر، ونشر الأسلحة، والدعم السياسي فضلا عن انشطة الشركات الأمريكية.

في حين ان العلاقة بين الدولتين في واقعها كانت مستقرة، في اغلب ملفاتها، عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، والملفات الإقليمية والعالمية التي تطرح في تلك العلاقات تجد تفاهما بين الدولتين، كون الكويت ليست بالدولة التي تدخل في مشكلات أو تطلب ممارسة نفوذ اكبر من حجمها خارج المصالح والقضايا التي تكون

للكويت فيها مصلحة، في حين ان الولايات المتحدة تركز على عدة دول لممارسة تأثير في الملفات الإقليمية، ومن ضمنها قطر واسرائيل وغيرها.

كما ان رصد المتغيرات التي تؤثر في العلاقات الأمريكية الكويتية، يتيح للعراق امكانية ممارسة التأثير في العلاقات الأمريكية الكويتية، طالما انه طرف يتاثر بكل العلاقات الإقليمية والدولية الموجودة في المنطقة بشكل أو باخر.

ودراسة جوانب العلاقات والتفاعلات بين الولايات المتحدة والكويت يتيح امكانية التعرف على مواقف الدولتين من القضايا العراقية ذات الصلة، طالما ان بعض الملفات العراقية بقت معروضة في السياسة الكويتية بشكل عام وضمن العلاقات الأمريكية الكويتية بشكل خاص.

والاهداف التي يتوخى البحث الوصول اليها هي:

1-دراسة واقع العلاقات الأمريكية الكويتية

2-دراسة المتغيرات المؤثرة في تلك العلاقات

3-دراسة ابرز القضايا والتفاعلات الثنائية في العلاقات المتبادلة بين الطرفين الأمريكي والكويتي، عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، فضلا عن تناول الملفات الإقليمية والدولية في تلك العلاقات.

4-وسنشير إلى المستقبل المتوسط في تلك العلاقات، وما يمكن ان تستقر عليه علاقات الدولتين حتى العام 2030.

اما حدود الدراسة، فزمنيا سنركز على المدة التالية لعام 2003، كون العلاقات طوال المدة بين 1990-2003 كانت قد اشرت ان المشكلة الجامعة للدولتين هي عداء العراق، الا انه بعد ذلك العام فان الدولتين ازاحا خصما مشتركا، ووصل لحكم العراق نظام سياسي يمكن وصفه بالنظام الصديق للولايات المتحدة وللكويت، مع ذلك لم يتغير مستوى العلاقات بين الدولتين،

المشكلة والاسئلة البحثية: تطرح العلاقات الأمريكية الكويتية مشكلة بحثية متعلقة بسؤال مركزي مفاده:

لماذا استقرت العلاقات بين الدولتين على مسار تعاوني؟

وهذا السؤال يطرح الحاجة للاجابة عن مجموعة من الاسئلة الفرعية التي ستكون اجابتها محور اهتمام البحث، وهي: كيف كانت العلاقات الأمريكية الكويتية قبل عام 2003؟ وما المتغيرات التي تؤثر على هذه العلاقات منذ عام 2003؟ وما هي القضايا والتفاعلات الثنائية والإقليمية المطروحة في هذه العلاقات؟ وما هو المستقبل المتوقع لهذه العلاقات؟

الفرضية: في هذا البحث نفترض الاتي:

ان احتياجات كل من الدولتين ومصالحهما فرضت عليهما اختيار نهج التعاون الثنائي الذي يرقى إلى مستوى الصداقة شبه المستقرة. بمعنى ان المتغير المستقل هو: التقاء المصالح الثنائية لكل من الدولتين في نطاق القضايا الثنائية والإقليمية، والمتغير التابع هو التقاء المواقف ومن ثم الوصول بالعلاقات إلى مستوى مستقر من الصداقة منذ عدة عقود، وبضمنها المدة التالية على حدث احتلال العراق عام 2003.

المنهج: في ضوء المشكلة والفرضية في اعلاه، سيتم اعتماد المنهج التحليلي النظمي، ومفاده ان هناك مدخلات محددة في العلاقات الأمريكية الكويتية، تدفع إلى نتائج محددة تظهر بصيغة علاقات وتفاعلات تجاه القضايا الثنائية أو الإقليمية محط الاهتمام الأمريكي والكويتي.

الهيكلية: وتم تقسيم البحث إلى هيكلية تتالف من اربعة محاور، وهي:

المحور الاول: العلاقات الأمريكية الكويتية قبل عام 2003

ان أي علاقة بين دولتين أو اكثر لا يمكن ان تبدأ مع الوقت الذي يتم دراسته فيها، انما هي لها جذور تاريخية سابقة، تبقى تؤثر في متن العلاقة بشكل أو باخر حتى وان كانت المدة سابقة على العام المطلوب به دراسة تلك العلاقة، فالتاريخ يؤثر في المدركات وفي طريقة التعامل، كما انه يهيأ قاعدة من التفاعلات التي تمهد بصيغة التطور والتدرج فيما يليها من تفاعلات.

والعلاقات الأمريكية الكويتية لم تبدأ عام 2003 ولا في عام 1990، انما جذورها التاريخية سابقة على ذلك، وهنا سنشير إلى اهم التطورات التي حصلت في العلاقات الأمريكية الكويتية والتي تؤثر على الحاضر بشكل أو باخر.

اولا–العلاقات قبل عام 1990

بدأت العلاقة بين البلدين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما اتجهت الولايات المتحدة لتوسيع حضورها السياسي (والعسكري على نطاق ضيق) في كل دول الشرق الأوسط، رغم ان المتحكم الرئيس في تفاعلات المنطقة انذاك هو بريطانيا، الا انه مع الانسحاب المتسارع للاخيرة من المنطقة كانت الولايات المتحدة تقوم بالاحلال بدلها، ورغم ان تركيز الولايات المتحدة كان منصبا على السعودية وإيران وتركيا ومصر واسرائيل، بوصفها دولا كانت قائمة ومستقلة، الا انها سرعان ما بدأت تدخل دولا أخرى في دائرة الاهتمام الأمريكي، ومنها العراق، ثم الامارات الخليجية التي بدأت ملامح استقلالها عن بريطانيا.

وفي عقد الخمسينات من القرن الماضي، كانت الكويت قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من الادارة المدنية، مما دفع الولايات المتحدة إلى فتح القنصلية الأمريكية في الكويت عام 1951، واستمر نشاطها حتى العام 1961 وهو تاريخ استقلال الكويت لتتحول القنصلية إلى سفارة اعترافا من الولايات المتحدة بالكويت كدولة مستقلة، وهو الأمر الذي اكتسب أهميته السياسية آنذاك، فبعد اعلان استقلال الكويت ادعى العراق في عهد عبد الكريم قاسم بتبعية الكويت إلى العراق، فكان هذا الاعتراف وغيره من الدول الأخرى عاملا فارضا لواقع سياسي دولي لا يمكن للعراق ان يغيره بارادته المنفردة، في ظرف الصراع الدولي انذاك ووضوح اتجاه الكويت في الاقتراب من المعسكر الغربي[1].

وبعد ان استقرت دولة الكويت ككيان مستقل، واتجهت الولايات المتحدة إلى ان تاخذ حيزا اكبر في التفاعلات الشرق اوسطية، واتجه العراق إلى دوامة عدم استقرار اكبر،

اتجهت العلاقات الأمريكية الكويتية إلى الاتساع التدريجي، ولتشمل تفاعلات اوسع، اذ ان وجود التمثيل السياسي بين الدولتين يفيد بوجود التبادل الدبلوماسي وتبادل الزيارات السياسية والدبلوماسية بين البلدين، واستمر الاتساع وصولا إلى العام 1970 عندما بدات الولايات المتحدة تغير في استراتيجياتها الإقليمية في الشرق الأوسط وعد المنطقة عموما واقعة ضمن نطاق الامن القومي الأمريكي، واعتمدت تجاهها عدة استراتيجيات تدخلية، ولهذا نجد الولايات المتحدة قد وسعت من نطاق المنطقة المشمولة باستراتيجيتها من كونها محددة بالصراع العربي الإسرائيلي عام 1967 لتمتد وتشمل كل المنطقة، وبدأت تتفاوض على اقامة قواعد عسكرية أو تسهيلات تتيح لها ملئ الفراغ الناجم عن انسحاب بريطانيا من المنطقة، وبالفعل تدرج دخول الولايات المتحدة، ففي الوقت الذي كانت توجد فيه من خلال العمودين: السعودية وإيران في السبعينات بوصفهما الحليفين اللذين يتحملان اغلب اجراءات حماية المصالح الأمريكية[2]، بدأت تبرز اهمية الامارات الخليجية الصغيرة، وهذه الامارات كانت حتى نهاية الثمانينات تعتنق الموقف السعودي من أي حدث خليجي أو إقليمي أو دولي، ومن ثم فان عدم توسيع الحضور الأمريكي في تلك الامارات في تلك المدة انما مرجعه طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية، والسعودية الخليجية[3].

ومع نهاية السبعينات كانت قد حصلت عدة تطورات: فالولايات المتحدة خسرت إيران كقاعدة استراتيجية، الا انها نقلت حضورها إلى الجانب الغربي من الخليج، ومطلع الثمانينات اعلنت الولايات المتحدة واشتداد الحرب العراقية الإيرانية توسع الحضور الأمريكية خليجيا، وجاء ذلك الحضور بصيغتين: التنسيق الخليجي في توزيع القواعد الأمريكية لتشمل الجانب العربي من الخليج ككل، والطلب الكويتي الذي اطلق عام 1986 لحماية الناقلات الكويتية والأجنبية التي تحمل النفط والبضائع الكويتية، من خلال رفع العلم الأمريكي (والسوفيتي وغيرها على الناقلات الكويتية) وهو ما جعل الولايات المتحدة تنتقل من الوجود غير المنظور إلى الحضور المنظور عسكريا[4].

في تلك المرحلة كان قد مضى على العلاقات الأمريكية الكويتية نحو عقدين ونصف، وكانت العلاقات في تفاعلاتها غير مقتصرة على الشق السياسي والعسكري، وكانت

الاستثمارات الكويتية في الولايات المتحدة من 0.2 مليار دولار لتصل نحو 18.4 مليار دولار، وكانت العملية تبدو كالاتي: تدفق النفط الكويتي إلى الولايات المتحدة، وتدفق فائض عوائد النفط إلى الاسواق الأمريكية والاستثمار فيها، في حين كانت السلع والبضائع الأمريكية تتدفق على الكويت، وكان الخبراء الأمريكان والشركات الأمريكية منتشرة في الكويت، فضلا عن ذلك، ارتفع عدد الطلبة الكويتيين المبتعثين للولايات المتحدة من 10 طالب عام 1975 ليصل إلى 70 طالب عام 1985 [5].

فالتغير الذي اصاب الحرب العراقية الإيرانية عام 1986 شعرت معه الكويت بالتهديد، وهو ما دفعها إلى ان تقدم على قبول التنسيق الأمريكي العراقي الكويتي في تلك الحرب لتغيير مسارها، وهو ما حصل عام 1988، سواء من خلال تدفق الدعم المالي أو تسهيلات الحصول على الأسلحة للعراق عبر الكويت، أو عبر الدعم اللوجستي الذي حصل عليه العراق في تلك الحرب، وخصوصا عام 1988 عبر التغاضي عن استخدام العراق للمياه والاجواء الكويتية لادارة الحرب[6].

وكان مسار العلاقات يؤشر وجود تحول جديد، فبعد توقف الحرب العراقية الإيرانية، ظهر متغير جديد اصبح يضغط على الدول الخليجية، الا وهو اتجاه النظام السياسي من اجل اداء ادوار اكبر مما كان يتمتع بها، في ظرف كانت الولايات المتحدة تحقق عدة مكاسب في البيئة الدولية بانسحاب متكرر للسوفيت منذ مؤتمر يالطا عام 1986، وهو ما جعل العراق مكشوف وهو يسعى لتحقيق مقاصد نظامه السياسي، في حين كانت دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت تتجه بشكل متزايد لتكون اقرب للحيف للولايات المتحدة، ومن ثم فحينما بدأت بوادر الصدام العراقي الأمريكي عام 1989–1990 كانت البوصلة تؤشر اتساع الخلاف العراقي الكويتي في ربيع عام 1990 على عدة قضايا واهمها: الديون الكويتية واسعار النفط والحدود، وكانت تلك الخلافات تخفي وراءها مسالتين: الخلاف العراقي الأمريكي واتجاه النظام العراقي انذاك إلى اخفاء نزعة ضم الكويت، وانتهى الامر إلى غزو العراق للكويت في آب 1990 لتبدا بعدها مرحلة جديدة من العلاقات الأمريكية الكويتية[7].

ثانيا–العلاقات للمدة بين 1990–2003

مع حدوث ازمة وحرب الخليج في صيف عام 1990 تغير مسار العلاقات الأمريكية الكويتية من كونها كانت واقعة تحت غطاء غير مكشوف لتظهر وكان هناك علاقات اوسع بين البلدين، فالولايات المتحدة اظهرت التزاما باطار الشرعية والعمل بموجب نظرية الامن الجماعي وتحت غطاء اممي، وهناك من الباحثين من ركز ان ذلك التحول لا يعكس رغبة بالتمسك بغطاء الشرعية ورغبة بتطبيق ميثاق الامم المتحدة انما جاء في مرحلة ارادت الولايات المتحدة ان تقدم رؤيتها لطبيعة المرحلة التالية للحرب الباردة ومفادها ان لا مجال لمعارضة الولايات المتحدة، وان الاخيرة ستبني نظاما احادي القطبية[8]، وتطبيقات المرحلة التالية لعام 1991 كشفت ان التفسير الثاني كان هو الاقرب للواقع.

لقد انسحبت حكومة دولة الكويت إلى داخل الاراضي السعودية، واتجهت الاخيرة إلى تلمس الحصول على دعم أمريكي وغطاء دولي لاعادة وضع الكويت لما قبل 2 اب 1990، وبالفعل تم تدمير اغلب قدرات العراق واخراجه من الكويت، واستعادة الكويت لاستقلالها السياسي، الا ان الامر لم ينتهي هنا انما كان بداية لمرحلة لم تالفها العلاقات الخليجية، فالدول الخليجية كانت تتفاعل مع الولايات المتحدة من تحت العباءة السعودية بوصف السعودية الاخ الاكبر لتلك الدول، الا انه بعد حرب الخليج انطلقت الدول الخمس: الامارات والبحرين وقطر وعمان والكويت لتوقع اتفاقات منفردة مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى بعيدا عن الارادة أو التنسيق مع السعودية.

ورغم استمرار وضع العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة (بعده مصدر خطر على السلم والامن الدوليين)، الا ان الكويت كانت غير قادرة على كفالة أمنها، لهذا طورت علاقاتها مع الولايات المتحدة بقصد ايجاد وسائل كفيلة لردع العراق، وكانت السياسات الأمريكية التي وجدت دعما وتنسيقا من الكويت هي:

-سياسة فرض حظر الطيران العراقي جنوب خط عرض 32 وتوسعت عام 1998 لتشمل جنوب خط عرض 33، بما كبل قدرة العراق على تحريك قواته

-الاحتواء المزدوج عامي 1992-1993، والذي فرض على العراق وايران بقصد عزلهما واحتوائهما، نظرا لتصويرهما من قبل الولايات المتحدة بكونهما مصدر تهديد للامن الخليجي.

-وجود نحو 6 الف جندي أمريكي في الكويت، ضمن اطار اتفاقية دفاعية تشمل الدفاع عن سيادة الكويت

-تزويد الكويت بما تحتاج اليه من: أسلحة وعتاد وتدريب واستشارات، وبلغت عقود الأسلحة الأمريكية للكويت نحو 34 مليار دولار للمدة بين 1991-2000

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين نمو ملحوظا، اذ شهدت قيمة التبادلات التجارية نحو 1.2 مليار دولار عام 1995 ولتصل إلى نحو 2.3 مليار دولار عام 2000، وكان يمثل تصدير الكويت للنفط واستيرادها لسلع وخدمات وقيمة استشارات أمريكية مختلفة للكويت. في حين ان حجم تدفق الاستثمار الكويتي للولايات المتحدة بلغ نحو 1.1 مليار دولار عام 2000، وبلغ عدد الطلاب الموفدين للولايات المتحدة 970 طالب عام 2000[9].

وتعد الولايات المتحدة واحدة من اكثر الوجهات التي تستقطب الكويتيين عالميا، اذ نمى تدفق الكويتيين لغرض السياحة أو العلاج أو الدراسة أو التجارة من نحو 3.6 الف عام 1995 إلى 8.9 الف في عام 2000، حسب اعلان السفارة الأمريكية في الكويت[10]

وكانت العلاقات بين الدولتين خلال المدة 2000-2003 استمرار لما سبقها من تصاعد مؤشرات التفاعل بين الطرفين، فضلا عن ظهور مؤشر اخر الا وهو الاستعداد الأمريكي لغزو العراق، والذي بدأ يتصاعد كطرح نظري عام 1998 في ظل اراء تيار ما عرف بمشروع القرن الأمريكي، وانتهى الامر في ظل سياسات الرئيس بوش الابن عام 2001 إلى طرح اجراء تحولات في الاستراتيجية الأمريكية ومنها التحول نحو الاستباقية في مواجهة المخاطر التي تراها وتقدرها الادارة الأمريكية، وكان جزء من تلك

الاستراتيجية متعلق بمنطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة، ومن ثم فان آراء القيادة في الكويت لم تكن بعيدة عن التفاعل مع الطروحات الأمريكية، كون الدولتين تلتقيان في مسالة التحديات والمخاطر بالعراق، وما ان حدثت احداث 11 ايلول 2001 في الولايات المتحدة حتى وضع العراق في اطار الاخطار الواجب ازالتها، وفقا لتصريحات المسؤولين الأمريكان، ولهذا استمر طرح موضوع العراق طيلة المدة بين 2002–اذار 2003، وكانت القيادات الأمريكية تجوب المنطقة لمناقشة مستقبل المنطقة بعد احتلال العراق، ومستقبل العراق بعد الاحتلال، وكانت الكويت واحدة من اهم تلك الدول، كون الغزو الأمريكي لم يكن يتصور حدوثه الا من قواعد برية، والقواعد البرية المحتملة كانت هي: تركيا والاردن والسعودية والكويت، وكل هذه الدول تعاونت في حدث الاحتلال بنسب متفاوتة[11].

بعبارة أخرى، عد عام 1990 نقطة التحول في طريق العلاقات الأمريكية الكويتية، ومنذ تلك المرحلة بدأت مرحلة جديدة ومحورية في علاقات الدولتين، اغلب تركيزها كان متعلق بتقديم الولايات المتحدة سياسة الدفاع عن الكويت، والتي استمرت حتى العام 2003، اتشهد العلاقات بعدها مرحلة أخرى متعلقة بوجود الحماية مع تفاعلات متعددة شهدتها تلك العلاقات.

المحور الثاني: المتغيرات المؤثرة في العلاقات بعد عام 2003

ان أي علاقة بين طرفين أو اكثر لا يمكن ان تكون حرة في ترتيب شؤونها وتفاعلاتها، ومضمونها، فهي موجودة في اطار بيئة محلية وإقليمية ودولية، تدفعها مرة للتعاون أو نحو التنافس أو نحو الصراع، ويبقى من يحدد مسار العلاقة هما طرفا العلاقة.

فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الكويتية فان من يؤثر فيها هي متغيرات واقعة في ثلاثة مستويات: محلية وإقليمية ودولية، ان حجم العلاقة وتفاعلاتها احيانا لا تبرر مستوى الحضور الأمريكي في الكويت أو حول قضايا تخص الكويت، الا ان اعادة قراءة للاتي: الاهمية التي تحتلها الكويت جيواستراتيجيا، والى الروابط التاريخية بين الكويت والقوى الغربية، فضلا عن حجم القدرة المالية لهذه الدولية، والاستعداد السياسي

لقياداتها للارتباط بالغرب أو باي قوة تحمي كيان الدولة ويعالج مسالة الاختلال في التوازن الإقليمي،.. كل هذه العوامل تعيد تقييم وزن العلاقات الأمريكية الكويتية ويجعلها علاقة مهمة تتنافس مع مستوى العلاقات الأمريكية السعودية أو الأمريكية المصرية وغيرها.

اولا–المتغيرات الثنائية

وتعد المتغيرات الثنائية في العلاقات الدولية هي الاصل أو المؤثر الاكبر في العلاقات، وفي تحديد اغلب وجهتها.

وتتبع المتغيرات الموجودة في البيئة الأمريكية وفي البيئة الكويتية يكشف عن جزء مهم من اسباب التوجه الذي يتبعه البلدان ازاء بعض.

1–المتغيرات على المستوى الأمريكي:

ان تتبع العلاقات ومستوى تأثير المتغيرات، يقودنا إلى رصد ما موجود في البيئة الأمريكية، هنا سنجد الاتي:

–ان من يحرك السياسة الأمريكية في المقام الاول هي مجموع المصالح، والتي تمثل القوى الاقتصادية والصناعية العسكرية، وهي تعبر عن مجموعة ضخمة من المصالح متشعبة ومعقدة، وكلها تدفع بالادارة الأمريكية إلى ان تتبنى سياسات محددة تراعي مصالح تلك القوى، وهنا توجد الاتي: القوى الصناعية والقوى المالية والقوى التجارية والشركات النفطية والصناعات العسكرية، وهذه القوى تهتم بالاتي: تدفق الموارد الاولية وخاصة الطاقة اليها، وتدفق الموارد الاولية الأخرى اللازمة للانتاج، ورؤوس الاموال، وان تجد سوقا مفتوحا لمنتجاتها. ان حجم انتاجية هذه القوى يفوق ال 2000 مليار دولار سنويا، فالصناعات العسكرية تنتج أسلحة ومعدات معدة للتصدير تبلغ قيمتها حسب احصاءات عام 2015 نحو 35 مليار دولار، والقوى الصناعية تنتج سلع تبلغ نحو 700 مليار دولار، والشركات النفطية تنتج سلع تبلغ نحو 700 مليار دولار، والقوى المالية تتعامل مع خدمات تقدر قيمتها بنحو 600 مليار

دولار[12]، وهذه كلها تتعامل مع سوق عالمية يرتفع فيه مقدار التنافسية في ظل حقائق الاقتصاد العالمي الراهن، وهي بحاجة إلى تدفق حر وارتفاع معدل التنافسية لكي تستطيع الاستمرار.

–وهناك ايضا الانموذج الثقافي الأمريكي الذي يحاكي منطقين: القوة والاستهلاك، ودعامتها الحرية، أي ان الولايات المتحدة تسعى لاعمام انموذجها عالميا عبر نظام التعليم والاعلام والدعم الاقتصادي والسياسي الذي تقوم به الوكالات الأمريكية المختلفة، وهي تجد في هذا السلوك ما يعيد استنساخ التجربة الأمريكية عالميا، ويجعل الولايات المتحدة متربعة على قمة الهرم الدولي على اقل تقدير كنموذج وكقابلية للتأثير[13].

2–اما على الصعيد الكويتي، فان الكويت تتمتع بالاتي:

أ–عوامل قوة اجتماعية شبه ممزقة، فالكويت موزعة اجتماعيا بين خمس مجموعات: العائلة الحاكمة 5% من حجم سكان الكويت، والمجموعات السلفية 60% من مجموع سكان الكويت، والمجموعات الشيعية 30% من مجموع سكان الكويت، وعديمو الجنسية وهم نحو 5% من مجموع سكان الكويت، والعمالة الوافدة وهم نحو 260% من اصل مجموع سكان الكويت، الا ان السياسات العامة المتبعة من قبل العائلة الحاكمة استطاعت ان تبقي التماسك الاجتماعي مستمرا، رغم حقيقة ان كل من هذه المجموعات تدفع بالكويت نحو وجهة متعارضة مع وجهة المجموعات الأخرى، ومن ثم فان الكويت تخضع لمسببات اجتماعية إلى العديد من التحديات ولا يجعلها قادرة على تبني موقف متماسك من القضايا الإقليمية الا عبر سياسة التوازن والمهادنة.

ب–والاكثر منه ان مجموع سكان الكويت وهو نحو 3.2 مليون انسان، لا يمكن ان يساعد على بناء قوة إقليمية قادرة على الدفاع عن نفسها في مواجهة ثلاث قوى إقليمية كبرى: إيران بقوة 78 مليون انسان يوجد بين سكان الاحواز وسكان الكويت صلة الانتماء القومي والمذهبي، والعراق بقوة 36 مليون انسان يوجد بين سكانه

وسكان الكويت صلة الانتماء القبلي والمذهبي، بل وان هناك شعور قوي داخل العراق ان الكويت كانت جزء من العراق وان الكويت مسؤولة عن خنق العراق بحريا، وكلها مؤشرات لشعور سلبي تجاه الكويت، وهناك ايضا السعودية وهي تعد العمق الجغرافي والسياسي للكويت، بقوة تبلغ نحو 30 مليون انسان، وتتفق مع الكويت في الانتماء القبلي والمذهبي[14].

ج–لم تستطع الكويت نتيجة عوامل متعددة من بناء قوة عسكرية أو صناعية، فهي تتمتع بايرادات نفطية مرتفعة (تصدير ما يقارب 2.6 مليون برميل/ يوم) تجعل اغلب شبابها يبتعد عن دعم القوة العسكرية والصناعية المحلية، وهذا الامر دفع القيادة في الكويت إلى اتباع سياسة خارجية مرنة وتوفيقية لا تحتك بمصالح القوى الإقليمية، واللجوء إلى القوى الأجنبية للتعويض عن فاقد القوة الوطنية، واهمها الولايات المتحدة. صحيح ان الكويت انفقت عسكريا نحو 6.5 مليار دولار عام 2002 ونحو 6.1 مليار دولار عام 2003، ونحو 5.8 مليار دولار عام 2004، الا ان انفاقها بدأ يستقر عن سقف 3.6 مليار دولار طوال المدة بين 2005–2015 باستثناء عام 2010 الذي وصل انفاقها العسكري إلى نحو 4.2 مليار دولار بسبب توتر في العلاقات العراقية الكويتية، وهذا الانفاق لا يغطي بعض الصفقات العسكرية الكبرى التي يرصد لها موازنات استثنائية مثلما حصل للمدة بين 1991–2000، وانفقت فيها الكويت نحو 39.2 مليار دولار على صفقات الأسلحة[15]. المهم هنا ان الانفاق يذهب قسم منه لتمويل مرتبات وقسم اخر لادامة القواعد العسكرية وقسم اخر للانفاق على تسلح محدود وقسم اخير لتغطية نفقات تشغيل القواعد العسكرية الأمريكية البالغ افرادها نحو 5000 جندي لاغراض مختلفة: دفاع وتدريب واستشارات واداء مهام امنية إقليمية.

د–ان اهم الغايات التي تعمل الكويت على ادامتها هي استمرار ضخ النفط الكويتي للاسواق العالمية، فالكويت لديها احتياطي عالمي يبلغ نحو 97 مليار برميل، وهي تنتج بحدود 2.6 مليون برميل/ يوم، وفقا لاحصاءات عام 2015، وتسعى لادامة تدفق الانتاج كونه مصدر رئيس لمعيشة الكويت، لهذا فان الكويت معنية بامن الامداد

وامن اسواق النفط، وتستجيب بحساسية لاي تغير أو اضطراب في اسواق النفط، ومراجعة للصناعة النفطية الكويتية نجد ان اغلب الشركات العاملة في القطاع النفطي هي شركات أمريكية (50%) وشركات اوروبية (40%) وشركات اسيوية (10%)، وهي شركات تديم نفسها باستثماراتها الذاتية، كما سعت الكويت للحصول على استثمارات لاستكشاف المكامن النفطية البحرية [16].ان كل من هذه المتغيرات تدفع الولايات المتحدة والكويت لان تبنى سياسات محددة تجاه بعض، وفي علاقاتهما مع بعضهما البعض الاخر.

ثانيا–المتغيرات الإقليمية

وتشمل مجموعة واسعة من المتغيرات، فعلى صعيد الدول لدينا: العراق وإيران والسعودية، وعلى صعيد القضايا لدينا الجماعات الاسلامية والتنظيمات الارهابية ومجموعات الجريمة المنظمة، فضلا عن انتاج وتدفق واسعار النفط، وهنا سنركز على الدول، اذ لدينا الاتي:

1–العراق، وهو اكثر مصادر التأثير على الكويت، بحكم ان الكويت تاريخيا قبل عام 1898 (تاريخ معاهدة الحماية البريطانية الكويتية) كانت جزء يتبع البصرة، واستمر ارتباطها لاحقا بوصفها قضاء يتبع الكويت ولم تنفصل عنه لاسباب تتعلق بمحاولة حاكم الكويت انذاك بتجنب الدولة العثمانية، فاسس ادارة مدنية في الكويت، ووسع ارتباطه بالدولة البريطانية وصولا إلى عقد معاهدة الحماية معها لتحضى الكويت فعليا بوجود سياسي مستقل عن الدولة العثمانية، وما ان انهارت الاخيرة بالحرب العالمية الاولى وظهر العراق حتى كانت الكويت شبه منفصلة عن العراق، لتبدا معه مرحلة جديدة من العلاقات العراقية الكويتية، فالعراق لم يجد اطلالة بحرية تكفيه، في ظرف ان هناك تجانس قبلي وعائلي ومذهبي بين السكان عبر الحدود، ولا توجد حدود طبيعية بين الكيانين، وعندها طالب الملك غازي عام 1932 باستعادة الكويت الا ان بريطانيا كانت منتدبة على العراق وتحتل الكويت، فسقطت المطالبة، ثم طالب عبد الكريم قاسم بعودة الكويت وحرك وحدات عسكرية لاستعادتها في اعقاب اعلان

الاستقلال عام 1961 الا ان تحرك مصر والسعودية وبريطانيا ابطل ذلك التحرك، ثم اتجه النظام العراقي السابق إلى فرض سيطرته العسكرية المباشرة على الكويت عام 1990 الا ان تحالف دولي قادته الولايات المتحدة وبمشاركة عربية وإقليمية انتهت إلى اخراج العراق منها، وفرض واقع جديد للحدود بين الدولتين عندما زحفت الكويت داخل الحدود العراقية لتامين حماية كافية للكويت، ورغم تغير نظام الحكم عام 2003 وصعود قوى سياسية كانت تربطها علاقات جيدة مع الكويت طيلة المدة بين 1991–2003 الا ان التوتر خيم على العلاقات في اكثر من مناسبة[17] بسبب ظهور ادعاءات سياسية بعودة الكويت عام 2004، ثم ظهور مطالب باقامة دعوى امية لمطالبة الكويت بتعويضات عن احتلال العراق عام 2010، ثم ظهور مطالبات بتعديل الحدود عام 2011، وظهور نزاعات بشان الحدود البحرية وبشان ميناء مبارك الكبير الكويتي وتعارضه مع ميناء الفاو الكبير العراقي للمدة بين 2012–2014، فضلا عن ظهور نزاعين اخرين: قيام مجموعات مسلحة تعمل من داخل العراق بضرب الاراضي الكويتية بصواريخ متوسطة المدى، وتعارض المواقف الإقليمية بشان بعض الملفات ومنها: سوريا والبحرين[18]، ولا ينف ما تقدم وجود ملفات عالقة لليوم تخضع لاليات حل امية وهي: التعويضات والمفقودين والحدود، كل هذا التقاطع تسبب بان تكون علاقات الدولتين غير مستقرة على اسس يمكن للكويت الركون اليها في بناء انموذج لسياسة خارجية ثابتة أو مستمرة، وضاعف منه ان الكويت ترتبط بعلاقات جيدة مع السعودية والاخيرة ترتبط بعلاقات توتر مرتفع مع العراق، ولم تستطع الكويت ان تدخل كطرف وسيط في تلك العلاقات، وهو مما جعلها تتاثر سلبا بوضع العراق بشكل أو باخر، ودفع بعض مفكريها مثل عبد الله النفيسي إلى التصريح في عام 2012 ان مستقبل الكويت في ظل الوضع الإقليمي لن يكون الا باحد خيارات: اما الاستمرار بطلب الحماية الدولية وهو غير ممكن على مدى العقدين القادمين، والاندماج بالعراق وهو غير محبذ كويتيا، أو الاندماج بالسعودية وهو خيار يجد له بعض القبول كويتيا، أو الاندماج بوحدة خليجية اوسع وهو خيار يجد له تفضيلات كويتية[19].

2–السعودية، وتعد بلغة اهل الخليج عامة وبضمنهم الكويتيون: الشقيق الاكبر، والسبب هو ان هناك امتداد قبلي بين السعودية والامارات الخليجية، واغلب حكام الامارات الخليجية هم قبائل وفدت من داخل الجزيرة، وتأثير الرابط القبلي قوي على الامارات الخليجية كافة وبضمنها الكويت، كما ان الامارات الخليجية الصغيرة لا تملك عوامل قوة تستطيع ان تقف بوجه قوة إيران أو العراق: الكويت نحو 3.2 مليون انسان، والبحرين نحو 0.9 مليون انسان، وقطر نحو 0.8 مليون انسان، والامارات نحو 3.3 مليون انسان، وعمان نحو 4.1 مليون انسان، واغلبهم مترف لا يفكر بقضية الامن والدفاع أو الانخراط باعمال الصناعة وقطاع الاعمال اللازمة لادارة الدولة، والنقص السكاني جعل الخليجيين يتطلعون إلى سياسات السعودية في توفير غطاء امني وسياسي طيلة المدة بين 1970–1990، عندما بدات الامارات الخليجية في الانفتاح المنفرد على الولايات المتحدة، بل وخرجت قطر كمنافس للسعودية عام 1995، ثم بدأت الامارات تنافس السعودية بعد عام 2010، وقبلهما فان عمان لا ترى نفسها كيانا خليجيا انما هي تجد ان العمق الخليجي يوفر لها امنا اكبر، ولهذا عندما طرح الاتحاد الخليجي عام 2012 اعلنت عمان صراحة ان أي خطوة اتحادية ستتبعه انسحاب عمان منه، ولم يبقى تحت مظلة السعودية الا الكويت نسبيا، والبحرين بحكم واقع علاقاتها المتدهورة مع إيران.

3–إيران، وهي ثاني قوة إقليمية تؤثر على الكويت، ومرجعه وجود امتداد اثني بين سكان غرب إيران (الاحوازيين) وسكان الكويت، واصل التوتر بين الدولتين يعود إلى الحرب العراقية الإيرانية عندما تبنت الكويت الحياد العلني الا انها التزمت بتدفق السلع والمعدات للعراق عملا باحكام اتفاقية عام 1972 و 1978، فضلا عن دعم العراق بنحو 30 مليار دولار على شكل مساعدات واعانات اعتبرتها لاحقا ديونا، وعدم اعتراض المساعدات والمواقف الشعبية في دعم العراق، وهو ما دفع إيران إلى تهديد الكويت في اكثر من موقف، واصاب الكويت بعض احداث العنف طيلة المدة بين 1983–1987، بسبب موقفها من تلك الحرب، وضربت بواخرها في اكثر من مرة للمدة 1985–1986 وهو ما استدعى منها طلب رفع الاعلام الاممية عليها، ولم

تستقر العلاقات بين الدولتين الا عام 1990 عندما تدخل العراق عسكريا في الكويت عندها اعلنت إيران دعمها لاخراج العراق من الكويت وحيادا ظاهرا في التدخل الاممي ضد العراق، وعلى اثرها تطورت العلاقات الكويتية الإيرانية، وتصاعدت تجاريا وماليا وامنيا وسياسيا، وصولا إلى عام 2003 عندما فرض احتلال العراق واقعا سياسيا وعسكريا إقليميا وجدت الكويت نفسها متضررة به رغم انها كانت احد ادوات حصوله، وانتهى إلى ظهور توترات في العلاقات الكويتية الإيرانية، رافقها حصول توتر إقليمي اوسع بشان برنامج إيران النووي واحتمالات مرتفعة لحرب أمريكية إيرانية طيلة المدة بين 2006–2012 وهو ما كانت الكويت معنية به لان الولايات المتحدة وضعت خططها للانطلاق من دول الخليج العربية، وإيران وضعت خططها لضرب القواعد الأمريكية وقواعد الدعم في الساحل العربي، وهو ما جعل الكويت تطالب بايجاد حل دبلوماسي لتلك الازمة كونها اكثر المتضررين لسببين: ان جزء مهم من الحرب ستكون على ارضها واجوائها ومياهها الإقليمية، وان اهم المفاعلات النووية الإيرانية قريبة من حدود الكويت وستصيب اثارها الكويت[20]

مما تقدم، يتضح ان هناك تأثير للمتغيرات الإقليمية على السياسة الكويتية، وعلى علاقات الكويت.

ثالثا–المتغيرات الدولية

وهي اضعف المتغيرات تأثيرا على العلاقات الأمريكية الكويتية، لان الكويت في الاصل هي دولة صغيرة تعتمد على طلب الحماية ممن يستطيع تقديمها بفاعلية مقابل اثمان تتعلق بتمويل الحماية وتوجيه الاستثمارات الكويتية وتوسيع التفاعلات الثنائي مع الاطراف التي تقدم الحماية، والامر هنا يتعلق بالولايات المتحدة، وقبلها ببريطانيا، وبالنسبة للولايات المتحدة فان المسالة ترتبط بوجود استراتجيات إقليمية وعالمية تضعها هذه الدولة من اجل تثبيت وجودها على قمة الهرم الدولي، فالولايات المتحدة وجدت نفسها عام 1990 على قمة الهرم الدولي بانسحاب وتفكك الاتحاد السوفيتي، ثم اتجهت إلى اعتماد استراتيجيات صناعة بيئة عالمية لا يمكن المنافسة

فيها بعد عام 2001 (كون اغلب الكتابات تؤكد ان احداث 11 ايلول 2001 مصطنعة وليس احداث فجائية، لتبرير اتجاه السلوك الأمريكي نحو القوة)، وانتهى الامر باحتلال افغانستان عام 2001 ثم العراق عام 2003، وثم اتجهت الولايات المتحدة لصياغة نظام شرق اوسطي اسمته: الشرق الأوسط الكبير يقوم على تعديل التفاعلات الإقليمية سياسيا واقتصاديا وتعليميا وعلى صعيد الحريات، واتبعته بسياسة الفوضى الخلاقة: تشجيع الاضطراب في المنطقة من اجل بروز القوى الاكثر فاعلية للتعامل معها[21]، الا انها انتهت إلى نتيجة سلبية جدا، فقدرات أمريكية مالية وبشرية كثيرة اهدرت، خاصة في العراق، واضطربت منطقة الشرق الأوسط عامة بعد عام 2011، والمصالح الأمريكية في اضعف قدرتها على التحقق والحماية والاستمرار، وهو امر دفع قيادة الرئيس اوباما للقول عام 2013 ان مصالح الولايات المتحدة واهتماماتها اتجهت نحو اسيا وتحديدا شرق اسيا، حيث القوة الصينية تنمو بمعدلات تعرض قدرة الولايات المتحدة على تحقيق الامن والاستقرار للخطر[22]، ومن ثم يعرض مركز ومكانة الولايات المتحدة للخطر.

ان العلاقة بين منطقة الخليج وبين القوى العالمية هي علاقة عضوية، كون الدول الخليجية تمثل رئة الاقتصاد العالمي بحكم قدراتها النفطية، وبحكم ضعفها العسكري، وهو ضعف يجعلها تعيش تبعية امنية لاي قوة كبرى راغبة ان تمارس ادوار عالمية، ومن ثم تكون القوى المتحدية لامن الدول الخليجية في تماس مع المصالح العالمية الكبرى في منطقة الخليج. هذه العلاقة هي ما يحكم المتغيرات الدولية منذ خروج بريطانيا من الخليج في مستهل سبعينيات القرن الماضي، وتاكدت عام 1990، ثم تاكدت عام 2003 بحدث دخول الولايات المتحدة واحتلال العراق ليس فقط لان هناك خلافات للعراق مع الكويت، انما لان المصالح الأمريكية تتطلب ذلك.

بعد ان بينا ان هناك متغيرات عدة تؤثر على مسار العلاقات الأمريكية الكويتية، يتطلب الان ان نشير إلى مضمون العلاقات بين الطرفين الأمريكي والكويتي، وكيف كانت التفاعلات بينهما تجاه القضايا المشتركة.

المحور الثالث: القضايا المشتركة في العلاقات بعد عام 2003

ان أي علاقة لا يمكن ان يتوقف وصفها على وصف المتغيرات التي تؤثر فيها فحسب، انما هناك التفاعلات التي تحدث بين الطرفين موضع الدراسة، وهي تشمل حزم متعددة، قد يكون بعضها تفاعلات يسوده التعاون وأخرى التنافس وأخرى الصراع، وذلك لان العلاقات الدولية في عصر العولمة هي علاقات مفتوحة ومتشابكة، والمواقف السياسية لا تتابع كل التفاعلات وتتاثر بها، انما العلاقات الدبلوماسية تتبع المواقف السياسية وتسعى لاعادة صياغة العوامل السياسية من اجل ادامة العلاقات بين الاطراف المعنية، في حين ان التفاعلات الاقتصادية والثقافية كثيرا ما تكون بعيدا عن تنظيم وتدخل الحكومات بشكل مباشر، انما تترك لقوى السوق لكي تنظمها.

وفي علاقات الولايات المتحدة بالكويت، فان التفاعلات بين الطرفين تمتد لتشمل تفاعلات متعددة، سياسية وامنية واقتصادية وثقافية، وتمتد لتشمل تعاونا وتنسيقا مشتركا بشان الملفات الإقليمية وخاصة ملفات: العراق وإيران والارهاب، فهي ملفات تتحاور فيها الولايات المتحدة مع الدول التي تعدها صديقة لها ومنها الكويت.

اولا–القضايا العلاقات الثنائية

كثيرة هي التفاعلات الأمريكية الكويتية، بحكم الملفات المتبادلة بين الطرفين، الا انها تعد من الملفات التي لم يسلط عليها ضوء كثير خلال العقود الماضية بحكم كون تلك العلاقات لم تظهر مخرجاتها وافرازاتها الا في المدة بين 1990–2003 بشكل واضح، اما قبلها وبعدها فان تلك العلاقات بقت اقل اثارة وتعرض من قبل الباحثين ومن قبل وسائل الاعلام.

وتشمل العلاقات الثنائية الجوانب الاتية:

1–الجوانب السياسية والامنية

كان اول دخول سياسي للولايات المتحدة إلى الكويت في مستهل خمسينيات القرن الماضي، عندما اقامت فيها قنصلية، رغم ان الكويت لم تكن مستقلة انذاك، في حين كان التركيز الأمريكي معتمد على السعودية وعلى إيران، ثم اقامت علاقات دبلوماسية

فور استقلال الكويت، الا انها لم تشهد رقي بالعلاقات كون بريطانيا كانت هي الضامن لامن الخليج حتى عام 1970، وكانت علاقات الولايات المتحدة مركزة على السعودية وإيران حتى العام 1979، وكانت السعودية هي من تتولى التنسيق السياسي والامني عن الامارات الخليجية في العلاقة مع الولايات المتحدة، وارتفع ذلك التنسيق خلال الثمانينيات[23]، اما بعده فانه ظهرت مرونة في قدرة الكويت على صياغة مواقف سياسية وامنية بعيدة عن السعودية، وبالفعل تطورت العلاقات الأمريكية الكويتية بشقيها السياسي والامني ووصلت إلى مرحلة توقيع اتفاقية حماية عام 1992، وارتفع التنسيق بين الطرفين وصولا إلى العام 2003، فالكويت كانت احد اهم المراكز التي تتحرك نحوها الولايات المتحدة من اجل تنظيم تحركها تجاه العراق، وكانت الولايات المتحدة احد اهم المراكز التي تتحرك نحوها الكويت بقصد الحصول على ضمانات الامن[24].

اما بعد عام 2003 فان علاقات البلدين اصبحت تحتوي على متغيرات عدة تؤثر باتجاهات متباينة، فالولايات المتحدة باتت تحتل العراق وهي ترتبط مع الكويت بعلاقات صداقة، وعلاقات الكويت بالقوى السياسية في العراق هي علاقات جيدة، ومن ثم فان رفع درجة التنسيق السياسي والامنية بين الولايات المتحدة والكويت انتفت بعض مبرراته. الا اننا شهدنا عودة للعلاقات الطبيعية للعلاقات الأمريكية الكويتية بجوانبها السياسية والامنية طيلة المدة بين 2003–2007 عندما طرحت مسالة سحب القوات الأمريكية من العراق في اعقاب الفوضى والحرب الاهلية، وكان مخطط ان تنسحب القوات الأمريكية للكويت[25]، من اجل منع انتشار الفوضى لدول الخليج العربية، الا ان التنسيق عام وظهر بعد ان تصاعد التوتر الأمريكي الإيراني بين 2007–2012، وهنا كانت الكويت تشهد زيارات للمسؤولين الأمريكان، وكانت اهم زيارة هي زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في كانون الثاني 2008 قبل مغادرة الحكم[26]، كما ان الكثير من المسؤولين من قبيل وزير الخارجية الأمريكي والقيادات العسكرية الأمريكية كانت تزور الكويت لتنسيق المواقف المتبادلة، كما بينته وثائق ويكليكس التي سربت محاضر الجلسات السرية بين السياسيين من الطرفين كما تطرقت اليها الوثائق الدبلوماسية الأمريكية[27]. والامر لا يقتصر على الزيارات

للسياسيين الأمريكان، انما زار الولايات المتحدة المسؤولون الكويتيون في اكثر من مناسبة بقصد تعزيز علاقات التعاون والتنسيق بين الطرفين، خاصة في الملفات التي تهم الطرفين في منطقة الخليج.

وامنيا، شملت العلاقات بين الطرفين عدة قضايا، ومنها[28]:

-تجديد اتفاق الحماية الأمريكية الكويتية لعام 1992، وذلك في عام 2004، بقصد تاكيد مضمون هام في العلاقات بين الطرفين

-تاكيد استمرار نشر قوات أمريكية قدرها 5000 في اراضي الكويت، تاكيدا لاتفاق الحماية

-تاكيد استمرار قيام الولايات المتحدة بمهام التدريب والاستشارات، للقوات الكويتية

-استمرار قيام القواعد العسكرية الأمريكية في الكويت بمهامها المتكاملة في اجمالي المنطقة، ومنها التجسس المعلوماتي.

-استمرار تزويد الولايات المتحدة للجيش الكويتي بالأسلحة والمعدات، فقد زودت الجيش الكويتي بأسلحة ومعدات قدرت قيمتها بنحو 2.4 مليار دولار عام 2003، وبنحو 2.4 مليار دولار عام 2004 وبنحو 2.1 مليار دولار عام 2005 وبنحو 1.4 مليار دولار عام 2006، وبنحو 1.3 مليار دولار للاعوام بين 2007-2015، وهذا مؤشر على قوة التزام الولايات المتحدة بالعلاقات العسكرية بين الطرفين.

2-الجوانب الاقتصادية والثقافية

ولا تتوقف العلاقات بين الطرفين على التعاون السياسي والامني، انما هناك تعاون اقتصادي وثقافي بينهما.

فاقتصاديا، ارتفع حجم العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، اذ نمت التجارة من 2.3 مليار دولار عام 2000، لتصل إلى نحو 9.2 مليار دولار عام 2010، ثم ارتفعت إلى نحو 17.1 مليار دولار عام 2015. وكان ميزان التبادل يؤشر وجود فائض تجاري لصالح الكويت بلغ عام 2010 نحو 6.1 مليار دولار، ونحو 11.3 مليار دولار عام 2015، وفي عام 2015 كانت أهم الصادرات الكويتية للولايات المتحدة هي النفط

بنحو 95% ثم المنتجات الكيمياوية بنحو 3% ثم الاسمدة بنحو 2%، في حين ان الصادرات الأمريكية إلى الكويت تمثل قطاعات المركبات والآلات والمعدات الكهربائية والاجهزة الطبية وبنسب قدرها: 46.1%، و 15.9%، و 5.6%، و 4.5% على التوالي. والكويت هي الدولة رقم 54 في الصادرات الأمريكية، وتستحوذ الكويت على نحو 0.17% من الصادرات الأمريكية عالميا. في حين ان الكويت تقع بالمرتبة 29 عالميا بالنسبة للموردين للسوق الأمريكية، وتستحوذ على نحو 0.3% من سوق الموردين العالميين[29]. ونمت الاستثمارات من نحو 1.1 مليار دولار عام 2000، لتصل إلى نحو 3.7 مليار دولار عام 2010، والى نحو 5.9 مليار دولار عام 2015، حتى بلغت الكويت المرتبة 37 كاكبر مستثمر أجنبي في الولايات المتحدة[30].

وتشمل العلاقات الاقتصادية تبادلات مختلفة بين البلدين، ففي حين ان الولايات المتحدة حاضرة كاكبر مستثمر في الصناعات النفطية الكويتية، وبلغت استثماراتها النفطية في المدة بين عامي 2000–2015 نحو 49.7 مليار دولار، فان الكويت فضلا عن التجارة والاستثمار، فانها نشطة في حضور فعاليات المؤتمرات الصناعية والتجارية والاستثمارية في الولايات المتحدة، ففي مؤتمر (أو تي سي 2015) للتكنولوجيا النفطية البحرية، كان الوفد الكويتي ناشطا، اذ مثله 30 شخصية كويتية حكومية ومن القطاع الخاص واهمه مدير هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الشيخ مشعل جابر الاحمد الصباح، واستثمرت الكويت فيه بنحو 1.3 مليار دولار، وسعت لجذب الشركات الأمريكية لاستثمار تلك التكنولوجيا في الحقول البحرية الكويتية لرفع القدرة الانتاجية النفطية[31].

ولا تقتصر العلاقات على الجوانب الامنية والسياسية والاقتصادية، انما هناك نشاط لعلاقات ثقافية بين الدولتين، ومنها الابتعاث والمعارض والزيارات المتبادلة لمواطني البلدين، والدعم الكويتي لانشطة ثقافية واعلامية أمريكية تخدم الكويت في حقل العلاقات العامة.

وعلى صعيد الابتعاث، فانه توجد في الكويت عدة مؤسسات تقوم بتنظيم عملية الابتعاث وهي: جامعة الكويت، التطبيقي، ديوان الخدمة المدنية، معهد الأبحاث، التعليم العالي، والطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة، وكل من هذه الجهات توفد إلى الولايات المتحدة من بين الطلبة المسجلين لديها[32]، وقد ارتفع عدد الطلاب الكويتيين المبتعثين للولايات المتحدة من 970 طالب عام 2000 ل 2442 طالب عام 2010، والى 2605 طالب عام 2015، ويدرس الطلاب الكويتيون في عدد من المؤسسات الاكاديمية الأمريكية المنتشرة في 45 ولاية أمريكية، واغلبهم ينتشر في كاليفورنيا وفلوريدا وبنسلفانيا[33].

وارتفعت اعداد الكويتيين الذين زاروا الولايات المتحدة اما لغرض السياحة أو العلاج أو الدراسة أو التجارة من 8.9 الف في عام 2000، إلى 38.7 الف عام 2010، والى 42.3 الف عام 2015، حسب اعلان السفارة الأمريكية في الكويت[34]، وهي تمثل بذلك الوجهة الثانيا عالميا للكويتيين بعد بريطانيا.

كما دعمت الكويت انشاء مكتبة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، ودعمت ارشيفها، واقامت علاقة تعاون بينها وبين المؤسسات الاكاديمية الكويتية بقصد توثيق وارشفة ما يخص تاريخ الكويت.

ثانيا–القضايا الإقليمية والعالمية

ولا تقتصر العلاقات بين الطرفين على العلاقات الثنائية، رغم اهميتها، انما شمل وجود تعاون بشان عدد من الملفات، ومنها العراق ومنطقة الشرق الأوسط عامة.

1–العراق

يعد العراق هو مركز التنسيق الأمريكي الكويتي عام 1988–1990، ثم للمدة بين 1991–2003، ومبعث هذا الاهتمام هو ان العراق كان مصدر التهديد الرئيس للكويت قبل عام 2003، والتقت المصالح الأمريكية والكويتية للتنسيق بشانه، وبعد احتلال العراق ووجود الولايات المتحدة كقوة مؤثرة في الكويت وكقوة احتلال في

العراق، ارتفع التنسيق الأمريكي الكويتي بشان العراق، من اجل صياغة وضع العراق بحيث لا يكون مهدد للسلم والامن الإقليميين.

ودخلت الكويت بسلسلة انشطة تخص وضع العراق، ومنها الاتي[35]:

أ–انخرطت الكويت في اجتماعات دول جوار العراق، والتي جمعت كل دول الجوار ومصر والبحرين، وانطلقت عام 2003 وانتهت بالفشل في عام 2006، وكان المقصد في تلك الاجتماعات هو احتواء العنف في الارض العراقية.

ب–ثم انخرطت الكويت في اجتماعات ما عرف ب: 6 + 1 + 2 أي دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة وكل من مصر والاردن)، في عام 2006 بدعوة من كونداليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة، والتي تحولت لاحقا لتصبح ما عرف ب: 6 + 1 + 3 باضافة العراق اليها، وكان غرضها التنسيق بشان العراق وضمان المصالح العربية في العراق، الا انها انتهت عمليا عام 2008 بلا أي نتائج تذكر.

ج–ثم انخرطت عام 2008 باجتماعات اوسع وهي المتعلقة بحوار المنامة الامني، الذي انطلق نهاية عام 2008، كاجتماع سنوي يضم الدول المطلة على الخليج، وبرعاية الولايات المتحدة ومراقبة الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة وحلف الاطلسي وروسيا، وبتنسيق من قبل المعهد الملكي البريطاني، وهو اقرب للملتقى العام، ما زال قائما لليوم، يتناول طرح كل التحديات الموجودة في الخليج، الا انه لم يحقق أي نتائج تذكر منذ عقده لغاية الانتهاء من كتابة هذا البحث عام 2016.

والواقع ان تطورات الوضع في العراق بقيت مقلقة للجانب الكويتي، ومنها حجم العنف في العراق، ومعالجة القضايا المشتركة ومنها: التعويضات والمفقودين والحدود، وتعرض امن الكويت لعدد من الهجمات من داخل الحدود العراقية، مستغلين ضعف الحكومة العراقية[36].

ثم تطورت العلاقات بين الطرفين نهاية عام 2008 عندما طرحت الاتفاقية العراقية الأمريكية مسالة خروج القوات الأمريكية من العراق نهاية عام 2011، ومن ثم فانها كانت تحتاج ان يصدر قرار من مجلس الامن ينهي وضع العراق تحت الفصل السابع، وهو ما يعني ان موارد صندوق تنمية العراق البالغة 21.9 مليار دولار ستكون عرضة

لمطالب الكويت بسداد ديونها وتعويضاتها، طالما ان العراق سيكون بلا غطاء حماية اممية، وهو ما اضطر الرئيس الأمريكي اوباما في عام 2011 للقول ان الولايات المتحدة ستضمن بقاء الاموال العراقية بعيدا عن مطالبات التعويض وسداد الديون، ولهذا صدر قرار اممي رقم 2107 في حزيران عام 2013 ينهي قوة الائتلاف الدولية المكلفة بمساعدة العراق على تحقيق الحماية، ويخرج العراق جزئيا من التزامات الفصل السابع، ويطلب العراق بترتيب اتفاقات ثنائية لتسوية القضايا العالقة بينهما[37]، وهو امر حفظ حقوق العراق مؤقتا قبل ان يصار إلى الغاء صندوق تنمية العراق وسحب رصيده عام 2013 بالكامل من قبل الحكومة العراقية[38].

ما يهمنا هنا هو ان وضع العراق كان مطروح في المحادثات الأمريكية الكويتية، طالما ان العراق كان واقع تحت التأثير الأمريكي منذ انهاء الاحتلال في حزيران 2004 وصولا إلى كانون الاول 2011، وكانت الكويت تطالب بتحقيق مطالبها في القضايا العالقة، وتم ايجاد التسويات لتلك الملفات[39]:

-فقضية المفقودين تم الايعاز إلى تشكيل فرق عمل مشتركة تعمل داخل العراق للبحث في مصيرهم.

-وقضية الارشيف الكويتي تم البحث عن كل قطعة تخص الكويت وتنفيذ اجراء تسليمها للكويت.

-اما الديون والتعويضات فتم الاتفاق ان يسدد العراق ما نسبته 5% من ايراده السنوي للكويت، وتم في تشرين الاول موافقة امير الكويت على تسوية اخر مبلغ تعويض وهو مبلغ الخطوط الجوية الكويتية وقدر بنحو 0.5 مليار دولار.

-اما الحدود فتم الاتفاق على ان تقوم السلطات العراقية والكويتية بوضع الدعامات اللازمة لترسيم الحدود وفقا لقرار مجلس الامن رقم 833 في ايار سنة 1993، وشمل ذلك جانبي الحدود البحرية والبرية، فبحريا وقع في نهاية كانون الثاني 2013 اتفاق تنظيم الملاحة في خور عبد الله المطل على الخليج، وبريا تم الاتفاق في اذار منه على خطة ترسيم الحدود البرية وما يتبعها من الاتفاق على حقول النفط المشتركة، والتي كانت تتطلب ترحيل بعض القرى العراقية الحدودية التي بقت موجودة داخل خط

ترسيم الحدود حتى العام 2013، اذ أعلنت الكويت والبعثة الاممية الخاصة في العراق (يونامي) في اذار 2013 حل مشكلة ترسيم الحدود البرية مع العراق بشكل نهائي بعد ازالة التجاوزات والعقبات التي كانت تعترض عملية التعيين المادي للحدود بوضع العلامات الحدودية في منطقة ام قصر الحدودية بمحافظة البصرة، وتعهدت الكويت في ايار 2013 بان تمول مشروع انشاء مجمع سكني في منطقة ام قصر الحدودية، لتعويض العوائل العراقية التي تم ترحيلها من القرى التي كانت تسكنها.

–وزار العراق في 12 حزيران 2012 رئيس الوزراء جابر المبارك الحمد الصباح، ضمن وفد كبير، انتهى إلى اقرار وجود مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وتم خلالها وتوقيع ستة اتفاقات ومذكرات تفاهم،والاتفاق على ان يكون للكويت افضلية في الاستثمار داخل العراق.

وهو امر دفع الكويت إلى اتخاذ خطوات عدة لتحسين العلاقات بين الدولتين، الا ان امر العلاقات العراقية الكويتية سرعان ما طرح بصيغة توتر اخر مضاف عندما شرع الكويتيون بتنفيذ مشروع ميناء مبارك الكبير داخل المياه الإقليمية الكويتية، ورأى فيه البعض من العراقيين ما ينتقص من قدرة العراق البحرية، وتعطيلا عمليا لقدرة ميناء الفاو (ما زال مشروعا لم ينفذ) على تحقيق اهدافه في جعل العراق واجهة بحرية إقليمية، وكانت وجهة النظر الكويتية انها لا تقيم مشروعها داخل المياه العراقية ولا الدولية، وان المشروع قائم على اساس قاعدة منح الكويت افضلية بما يتيحه القانون الدولي بالتنافس، وهو امر لا ينطوي على مخالفة لقواعد القانون الدولي، وهو امر اقنع الوفد العراقي برئاسة السيد رئيس الوزراء الذي زار الكويت عام 2013، والذي اثنى على موقف الكويت من العراق في ختام تلك الزيارة[40].

2–الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط المنطقة الثانية التي تحتوي ملفات مهمة كانت حاضرة في العلاقات الأمريكية الكويتية، فالشرق الأوسط كان وما زال واحد من المناطق التي سعت الولايات المتحدة لترتيب اوراقها، ومن بين القضايا المثارة في المنطقة هي:

الصراع العربي الاسرائيلي، والملف الإيراني، وتحديدا ملف برنامج إيران النووي والذي تم تسويته بصفقة دولية عام 2015، وملف مشروع الشرق الأوسط الكبير، وملف احداث الربيع العربي، وتحديدا الملف السوري منذ عام 2011. وتعد هذه الملفات مهمة للولايات المتحدة، في حين ان الكويت كانت حاضرة في اغلبها، فبالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي كانت الكويت واحدة من الدول الداعية إلى تحقيق نهج التسوية، وقبلت بمبادرة ومقررات مؤتمر مدريد عام 1991، وتسوية الدولتين، وكانت مبادرة بدعم الفلسطينيين، وهو نهج لم يتعارض مع النهج الأمريكي في ادارة الصراع وعملية التسوية، كون الولايات المتحدة فصلت منذ عام 1991 بين ملفين: الخليج العربي وذلك الصراع، ولم تتدخل دول مجلس التعاون في ملف التسوية، وبقيت دول المجلس تشير كخطاب إلى وجوب ايجاد تسوية للصراع، ولم تتجه إلى ربط أي سياسة خليجية بذلك الصراع[41].

اما ملف إيران النووي فكان الاكثر حضورا في العلاقة الأمريكية الكويتية، ووجهة نظر الكويت هي انها ترتبط بعلاقات وطيدة وتعاونية مع إيران، وان من حق إيران تطوير قدراتها العلمية، وان أي حرب إقليمية بشان ذلك البرنامج ستصيب الكويت بضرر كبير لقرب اهم المفاعلات النووية من حدود الكويت، الا انها بالمقابل كانت تتشاور مع الولايات المتحدة بشان النهج الملائم للتعامل مع ذلك الملف[42].

وظهر في عام 2004 ملف جديد في العلاقات الأمريكية الكويتية الا وهو ملف مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي بموجبه دعت الولايات المتحدة إلى فرض اصلاحات خارجية على الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية وفي الحريات الممنوحة للمراءة العربية[43]، الا ان الدول العربية بادرت إلى تحريك جانب من ملفات الاصلاح، وما اسعفها في ذلك هو نقد القوى الكبرى لنهج الاصلاح الأمريكي وظهور المشروع الاوروبي واخر روسي لكيفية الاصلاح في المنطقة، وهو امر دفع دول المنطقة إلى المبادرة لاجراء بعض الاصلاحات الداخلية، وكانت الكويت افضل حالا من كثير من الدول العربية فالديمقراطية فيها والانتخابات تنافسية، وهناك حريات حقيقية ممنوحة في الكويت، ونظامها التعليمي متقدم ومربوط بالتعليم

الغربي[44]. وظهرت اشكالات الاصلاحات بحدوث احداث الربيع العربي، وخصوصا تطورات الملف في سوريا، حيث اتجهت الولايات المتحدة لادارة بعض ملفات احداث سوريا بعد عام 2011، واتجهت دول الخليج لاتخاذ مواقف سياسية داعمة لقوى المعارضة في سوريا، وبضمنها الكويت، إلى ان اتجهت الاخيرة إلى اعادة فتح السفارة السورية الحكومية في الكويت ربيع عام 2016 في خطوة تشير إلى ان الكويت تحافظ على توازن في موقفها السياسي بحكم حساسية وضعها الداخلي والإقليمي[45].

بينا فيما تقدم، جانب من العلاقات الأمريكية الكويتية، وان هذه العلاقات شملت تفاعلات متعددة، ورغم ان التعاون هو الذي كان طاغيا على مضمونها، الا انه تعاون لم يكن بارزا وملفتا لنظر الباحثين، بحكم كون ملف تلك العلاقات هو اكثر الملفات غير الموثق وغير الظاهر في اهتمامات الباحثين.

المحور الرابع: رؤية مستقبلية للعلاقات المتبادلة

ان تناول مستقبل العلاقات بين دولتين يرتبط بوجود عدة مناهج، ومنها من يركز على تناول اكثر من سيناريو وكل منها يحتوي متغيرات داعمة وأخرى كابحة، ومنها من يركز على نهج تحديد المتغيرات المؤثرة في المستقبل ابتداءا ثم ذكر السيناريوهات، وهناك من يركز على المؤشرات العامة التي يمكن ان تدعم خيار محدد للعلاقات،.. ومهما كانت صيغة دراسة المستقبل، فانه يدرس على مستوى سنوات قادمة، وفي هذا البحث سنشير إلى المستقبل المتوسط حتى العام 2030، وهنا سنركز على وصف الاحتمالات التي يمكن ان تستقر عليها الكويت والبيئة الإقليمية التي توجد بها ومستقبل الحضور الأمريكي الإقليمي، فاكثر المشاهد المرتبطة بمستقبل العلاقات الأمريكية الكويتية هو المتعلق بهذه المتغيرات الثلاثة العامة، ثم بعدها سنشير بخطوط عامة إلى المشاهد المحتملة في تلك العلاقات:

اولا: المتغيرات المؤثرة في مستقبل العلاقات الأمريكية الكويتية

وهنا، تتعلق تلك المتغيرات بثلاثة مستويات، احداها متعلق بالكويت، والاخر بالبيئة الإقليمية والثالث بالولايات المتحدة.

1-مستقبل الكويت:

وتشير التوقعات، ان الكويت معرضة لتغيرات عدة، فهي كدولة موجودة في اطار بيئة إقليمية تتعرض لسلسة من التغيرات التي يتوقع ان تكون سقف نهاياتها مفتوحة. واكثر الاحتمالات المتعلقة بالكويت في هذا الشان، ومهما كانت امكانية تحقق الاحتمال من عدمه، فهي ما زالت احتمالات نظرية، هي[46]:

-احتمالات استمرار الدولة الكويتية، وعدم حصول تغيرات متعلقة بكيان الدولة الكويتية

-احتمالات توسع الكويت بضم جنوب العراق (البصرة) اليها، وهو يفترض تفكك العراق كليا أو جزئيا

-احتمالات انشاء كيان شمال الخليج العربي (الاحواز والبصرة والكويت وشمال شرق السعودية)، وهو يفترض تدخل ارادات دولية لتفكيك المنطقة واعادة رسم حدودة على اسس الهويات والانتماءات الاولية

-احتمالات ضم العراق الارادي أو القسري للكويت، وهو يفترض ان الولايات المتحدة تتدخل لاعادة ترتب وضع الدولة العراقية وتعزيزها لتكون اللاعب الإقليمي الابرز.

-احتمالات ضم السعودية الارادي أو القسري للكويت، وهو يفترض ان يحدث اضطراب إقليمي اوسع من المتحقق الان في ظرف انسحاب الولايات المتحدة من دعم حماية الكويت، وان تتطور العلاقات العراقية الإيرانية إلى مستوى التحالف، ومن ثم تجد الكويت نفسها في محيط إقليمي لا تستطيع ان تبقى منفردة، فتتجه نحو السعودية.

هذه المتغيرات الفرعية، يمكن كل منها ان تظهر، طالما ان العلوم السياسية والتفاعلات الدولية هي تفاعلات حركية غير مستقرة، تتبع الاحداث، والتغير هو صفتها الدائمة.

2–مستقبل الحضور الأمريكي في المنطقة:

وتعد الولايات المتحدة هي المؤثر الاكبر في التفاعلات الإقليمية، الا ان استمرار حضورها في المنطقة واستمرار حمايتها للكويت لا يتوقع ان يحضى بالدوام، ومستقبل ذلك الحضور يخضع لاحتمالات تطور المتغيرات الاتية[47]:

–استمرار حضور الولايات المتحدة سياسيا وعسكريا واقتصاديا في منطقة الخليج العربي.

–احتمال انسحاب الولايات المتحدة عسكريا وبقائها سياسيا، أي ان تنسحب من اتفاقات الحماية مع دول الخليج ومنها الكويت، مع بقاءها محتفظة بعلاقات سياسية، لان الاهتمام الأمريكي سيكون منشغلا بمناطق أخرى اكثر اهتمام للولايات المتحدة. ويتوقع ان يكون تعويل الولايات المتحدة هنا على قوى إقليمية: السعودية أو العراق أو الناتو أو أي تحالف اخر لحفظ الامن والاستقرار الإقليمي، وهي بدأت تشتغل عليه من زوايا: السماح للسعودية باداء ادوار عسكرية مباشر، وربط دول الخليج بشراكة مع الناتو، وعقد مؤتمرات الحوار الامني السنوي في المنامة ودعوة كل الدول المطلة على الخليج وشركاء دوليين اخرين.

–احتمال انسحاب الولايات المتحدة كليا من منطقة الخليج، وهو رهن بحصول تحولات مهمة في الداخل الأمريكي أو في المحيط العالمي تجعل الولايات المتحدة تنسحب من الخليج وتتجه نحو تلك المناطق واهمها: شرق اسيا وأمريكا اللاتينية.

3–مستقبل القوى الإقليمية

والكويت والعلاقة الأمريكية الكويتية موجودة في اطار بيئة إقليمية تتسم بالدينامية، وامامنا الاتي:

أ–العراق، وهو امام احتمالات واسعة جدا تتعلق بمستقبله، اكثر من أي دولة أخرى بالمنطقة، ومن بين اهم الاحتمالات هي[48]:

–اما يستمر بكيان ضعيف

–وقد يتفكك وتذهب منه جنوب العراق اما ككيان مستقل أو كجزء من الكويت أو لتكون جزءا من كيان موسع يشمل الاحواز وشمال شرق السعودية والكويت.

–او يمكن ان يستمر بكيان قوي، ويمكن عندها ان تنتهي ارادة الولايات المتحدة لضم الكويت للعراق، هذه الاحتمالات كلها قائمة في أي قراءة لمستقبل العراق.

والامر ما زال يخضع لضبابية مرتفعة بحكم تطورات عراقية داخلية وأخرى إقليمية ودولية.

ب–السعودية، وامامها الخيارات النظرية الاتية[49]:

–اما استمرار الكيان السعودي الراهن

–او انشاء دولة الجزيرة العربية الكبرى ككيان اتحادي، وبضمنه الكويت

–او ان تتجه السعودية للتفكك، ويمكن في حالته اما ضم شمال شرق السعودية للكويت أو بقاء الكويت ككيان مستقل.

ج–إيران، والقراءة النظرية لمستقبلها، تبين ان أمامها مستقبل، مفاده:

–اما استمرار كيان الدولة الحالي

–او توسعها لتضم اجزاء من المنطقة العربية اليها

–او ان تتفكك الدولة ويخرج من تحت سيطرتها الاحواز لتنضم إلى كيان جديد شمال الخليج أو ان يكون كيان مستقل لذاته.

ان الاحتمالات اعلاه لمستقبل الكويت والحضور الأمريكي الإقليمي ولمستقبل اهم القوى المتعلقة بالكويت، لا يفيد انها ستكون واقعة حالا، انما نحن نتحدث عن 15 عاما قادمة، وهي مليئة باحتمالات، مثلما كان توقع حدوث الربيع العربي بصيغته القائمة عام 2003 (عند طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير) هو من ضروب الخيال، لقوة الانظمة السياسية القائمة آنذاك، واكثر العوامل دينامية لاحداث التغيرات في المنطقة هو العامل الخارجي الذي نجح في احداث انقسام إقليمي وفي توسيع مستوى الوعي والتمايز بالهويات الفرعية، مما مهد لاثارة ازمة هوية وطنية بحدة في اغلب دول المنطقة، واكثر من تعرضت له هي العراق وسوريا واليمن، وربما سيكون المقبل:

السعودية وإيران والكويت، وربما تتجه المنطقة نحو توافقات تخفف من حدة غلواء هذا المتغير، فالحديث هو عن احتمالات نظرية.

ثانيا: المشاهد المحتملة في مستقبل العلاقة

ان المتغيرات اعلاه، تدفع إلى تصور بعض المشاهد في العلاقات الأمريكية الكويتية خلال المستقبل المتوسط، وهي:

المشهد الاول–مشهد الاستمرارية

أي ان تستمر العلاقة بين الدولتين، ضمن مستوى التنسيق والتعاون الراهنة، وربما اوسع قليلا منه أو اقل قليلا منه، المهم ان لا يحدث تغير واسع في تلك العلاقات.

وهذا المشهد يفترض ان تبقى الكويت دولة قائمة، سواء حدثت تغيرات كبيرة في البيئة الإقليمية كليا أو جزئيا، المهم هو ان تبقى الكويت كيان سياسي قائم.

الا ان هذا المشهد يواجه بوجود متغيرات كابحة، تضغط، ولا تسمح باستمرار العلاقات بين الطرفين على حالها، ومن بين اهم تلك المتغيرات هو احتمالات تعرض الكويت لازمة هوية تاثرا بالاحداث الإقليمية في المنطقة، أو احتمالات اضطرار الولايات المتحدة لتفضيل العراق عليها، أو احتمالات انسحاب الولايات المتحدة عسكريا من المنطقة، أو احتمالات تعرض المنطقة لازمة تفكك حادة قد تصيب احد أو كل الاتي: العراق/ إيران/ السعودية، مما يحدث معه تغيرات لن تعف منها الكويت، وتجبرها اما لضم اجزاء من تلك الدول او ان تندمج هي في اطار دولة لها هوية جديدة.

المشهد الثاني–مشهد التدهور

ومفاده ان العلاقات بين الطرفين لن تستطيع الاستمرار خلال المستقبل المتوسط، ولعل اهم المسببات له هي: يتوقع ان تتدهور العلاقات نتيجة حدوث اختلافات بين الدولتين، أو ربما تضطر الولايات المتحدة للانسحاب من المنطقة في ظرف حاجة

الكويت لها وهو ما يضطر الاخيرة إلى طلب الحماية من دولة كبرى أخرى، أو ربما تتجه الكويت إلى الذوبان في اطار كيان جديد يشمل اجزاء من العراق / إيران/ السعودية، ومن ثم سيكون له هوية سياسية جديدة، والتزامات قد لا تتفق مع اقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة.

الا ان هكذا تطور يجد امامه عدة متغيرات كابحة تعيق حدوثه، ومنها ان احداث تغيرات كبرى في المنطقة تنتهي بها هوية الكويت هو من الاحداث التي لا يمكن اتمامها بمدى 15 عاما، واقصى ما متوقع هو ضم الكويت لدولة خليجية اتادية ا والى السعودية في اطار اتفاق اتحادي، كما لا يتوقع ان تخفض الولايات المتحدة من سقف التزامها للكويت من خلال دعم العراق بحكم ان ثقة الولايات المتحدة بتوجهات العراق ما زالت غير مستقرة على توسيع سقف التعاون إلى مستوى الحليف. وان تفكك إيران وان كان احتمال وارد الا انه غير ممكن ان ينتهي إلى بروز هوية احوازية خلال هذه المدة.

المشهد الثالث–مشهد تطور العلاقات

وهو اكثر الاحتمالات الواردة في العلاقات الثنائية بين الدولتين على مدى الاعوام ال 15 القادمة، والمؤشرات التي يمكن ان نسوقها في تأكيد احتمالية ظهور هذا المشهد هي:

–ان نفط الكويت باق، واهميته للاقتصاد العالمي لا يتوقع ان تنخفض خلال هذه المدة

–كما ان حاجة الولايات المتحدة إلى الكويت من اجل احداث ضغط محتمل على العراق هي مما تجعل الولايات المتحدة تحافظ على علاقاتها مع الكويت. ومن ثم فمثلما حافظت بريطانيا على الكويت ككيان مميز في شمال الخليج العربي ولم تدمجه مع السعودية ولا مع العراق، فان الولايات المتحدة ستقدر اتباع نفس السياسة، فالمهم هو حماية المصالح الكبرى.

وهنا يتوقع ان تتسع العلاقات الأمريكية الكويتية لتشمل ليس اتفاقية حماية، وانما يمكن ان تشمل جوانب تنسيقية على غرار علاقات الولايات المتحدة مع دول أخرى، ويتطلب الامر اعداد قدرات الكويت لهذه المهام، أو ربما الاستعانة بجهد متعدد الجنسيات (شركات امنية عالمية) تستخدم ارض الكويت لمهام امنية وعسكرية أمريكية.

الا ان ما يعيق هكذا احتمال هو وجود لمتغيرات كابحة، ومن اهمها:

–ان الولايات المتحدة بدأت تتجه بشكل مضاعف إلى الانسحاب من الشرق الأوسط والتركيز على مصالحها في شرق اسيا، وتركز فسحة كبيرة لتوازن قوى ومصالح بين السعودية وإيران لحفظ المصالح الأمريكية

–وان البيئة الإقليمية مضطربة جدا ولا يمكن للكويت الاستمرار بها من غير اعادة ترتيب اوراقها، واهم الاوراق المطروحة امامها هي الاندماج باتحاد اختياري مع دول مجلس التعاون أو مع السعودية.

بينا فيما تقدم، الاحتمالات التي يمكن ان تستقر عليها علاقات الولايات المتحدة والكويت خلال الاعوام ال 15 القادمة، وان المشهد الاكثر رجحانا هو مشهد تطور تلك العلاقات، لاعتبارات كويتية وأخرى أمريكية وأخرى إقليمية.

الخاتمة:

لقد تناولنا في هذا البحث العلاقة بين الولايات المتحدة والكويت، على مدى الاعوام 2003–2016، مع تقديم توقع مبسط لتلك العلاقات على مدى المستقبل المتوسط.

وفي هذا البحث بينا ان العلاقات بين الدولتين تشمل جوانب متعددة، وهي حصيلة لتطورات استمرت تحديدا منذ العام 1990، وتطورت بعد العام 2003 لتاخذ صيغ متقدمة ومستقرة على جوانب سياسية وامنية اقتصادية وثقافية.

وفي هذا البحث، تم الوصول إلى الاهداف التي خطط لبلوغها وهي: دراسة واقع العلاقات الأمريكية الكويتية، ومتغيراتها، وتفاعلاتها.

كما تم اثبات الفرضية التي تم الانطلاق منها ومفادها: ان احتياجات كل من الدولتين ومصالحهما فرضت عليهما اختيار نهج التعاون الثنائي الذي يرقى إلى مستوى الصداقة شبه المستقرة.

اما اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها فهي:

1–ان تاريخ العلاقات الأمريكية الكويتية يبين انها اتجهت نحو التعاون والظهور إلى سطح الاهتمام عام 1990 مع بروز ازمة وحرب الخليج الثانية عام 1990/ 1991، كونها قبل تلك المرحلة كانت تمر عبر المظلة السعودية بحكم طبيعة العلاقات السعودية الكويتية.

2–ان اكثر المتغيرات حضورا في العلاقات الأمريكية الكويتية هي المتغير الاقتصادي، والمتغير العسكري.

3–ان الملفات الإقليمية المتعلقة بالعراق وإيران تبقى من اكثر الملفات حضورا في العلاقات بين الدولتين، بحكم تماس الكويت مع كل من الدولتين المجاورتين.

4–ان سياسة الكويت الخارجية تمتاز بكونها هادئة في مظهرها الا انها تعمل في ظل دبلوماسية تسعى لترتيب البيئة الإقليمية بما يلائم المصالح الكويتية، وهي مصالح اندمجت مع نظيرتها الأمريكية لتتفق على وجوب احداث تغير في البيئة الإقليمية بما يتفق ومصالح كل من الطرفين.

5–ان اكثر صور المستقبل توقعا للعلاقات بين الدولتين هي المتعلقة باحتمالات تطور العلاقة بين الدولتين عما هو متحقق منها خلال المدة السابقة على عام 2016.

وفي ختام هذا البحث، فان اهم التوصيات التي نطرحها هنا هي:

1–الى صناع القرار في العراق، ضرورة اعادة الاهتمام بملف العلاقة مع الكويت، فهي دولة على مدى تاريخها استطاعت ان تدير دبلوماسية ناجحة بربط مصالحها مع القوى الكبرى، وان اكثر مصالح الكويت هي بعدم ظهور العراق كدولة قوية.

2–الى صناع السياسة العراقيين، من الضروري ان تتجه القوى السياسية العراقية إلى تطوير علاقات غير رسمية مع النخب الكويتية المهمة، بقصد جعل العراق الوجهة المهمة للكويت سياسيا واقتصاديا وامنيا وثقافيا.

3–الى الاكاديميين العراقيين، من الضروري ايلاء اهتمام لدراسة تطور الكويت وسياستها واحتياجاتها ودبلوماسيتها، وتوجهات نخبها ومثقفيها، وتطور علاقاتها الدولية وخصوصا مع الولايات المتحدة ودول الجوار، وبيان مقدار تأثير ذلك على واقع العراق ومستقبله.

[1]-Jon B. Alterman, Iraq and the Gulf States The Balance of Fear, Special Report, No. 189, Washington, United States Institute of Peace, August 2007, pp: 3-4.

[2]-Kenneth Katzman, Kuwait, Governance, Security, and U.S. Policy, CRS Report, RS21513, Washington, Congressional Research Service, May , 2016, pp: 1-2.

[3]–مارتن انديك، الويات السياسة الامريكية في الخليج: التحديات والخيارات، في: جمال سند السويدي (محرر)، المصالح الدولية في منطقة الخليج، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص ص 116–118.

[4]-Talal Z A Alazemi, Kuwaiti foreign policy in light of the Iraqi invasion, with particular reference to Kuwait's policy towards Iraq, 1990-2010, thesis for the degree of Doctor of Philosophy, University of Exeter, June 2013, pp: 35-35.

[5]–العلاقات الكويتية الأمريكية، ويكيبيديا، في: 12 تموز 2016. https://ar.wikipedia.org/wiki/

[6]-Jon B. Alterman, Iraq and the Gulf States The Balance of Fear, op. cit, pp: 11-12.

[7]–كوثر الغانم، العلاقات الكويتية الأمريكية قديمة وراسخة ومتطورة، وكالة الانباء الكويتية–كونا، في: 12 تموز 2016.
http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1873736&language=ar

[8]–جوين دايار، الفوضى التي نظموها، الشرق الاوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص ص 37–39.

[9]–تقرير، تزايد أعداد الطلاب الكويتيين في الجامعات والكليات الأمريكية، موقع سفارة الولايات المتحدة في الكويت، في: 11 اذار 2016.
http://arabic.kuwait.usembassy.gov/root/aboutus/pressreleases/2010/november-22-2010.html

[10]–تقرير: نمو التبادل التجاري مع الكويت بنسبة 50 بالمئة، موقع ارقام، في: 23 حزيران 2016.
http://gulf.argaam.com/article/research/pageno?marketid=1&searchtext=&researchsourcename=

[11]–مذكرات احمد الجلبي، بغداد، بلا، 2008، ص ص 34–35.

[12]-Kenneth Katzman, Kuwait, Governance, Security, and U.S. Policy,op. cit , pp: 7-9.

[13]-Kenneth Katzman, Kuwait: Post-Saddam Issues and U.S. Policy, CRS Report, RS21513, , Washington, Congressional Research Service, June, 2005, pp: 3-4.

[14]–جميلة الطاهر، العمل السياسي للتيار السلفي في دولة الكويت، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 6، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، تشرين الثاني 2013، ص ص 180–188.

[15]–الكتاب السنوي 2013، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 258.

[16]–أنور الرشيد، قراءة في المشهد السياسي الكويتي.. لم تكن أول أزمة ولن تكون الأخيرة، مجلة اراء حول الخليج ، العدد 76، دبي، مركز الخليج للابحاث، كانون الثاني، 2009، ص ص 65–67.

[17] –محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق، مجلة دراسات اقليمية، العدد 12، جامعة الموصل، 2008، ص ص 230–233.

[18]-W. Andrew Terrill, Kuwaiti national security and the U.S.-Kuwaiti strategic relationship after saddam, CIAO Center, COLUMBIA UNIVERSITY, 2015, pp: 12-14.

[19]–د.عبد الله النفيسي، الكويت والإمارات وقطر والبحرين دول مهددة بالزوال، موقع نشوان نيوز الاخباري، في: 11 حزيران 2015.
http://www.nashwannews.com/news.php?action=view&id=5754

[20]-Talal Z A Alazemi, Kuwaiti foreign policy in light of the Iraqi invasion, with particular reference to Kuwait's policy towards Iraq, 1990-2010, op. cit, pp: 108-110.

[21]-Jon B. Alterman, Iraq and the Gulf States The Balance of Fear, op. cit, pp: 5-6.

[22]–جوان كول، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك اوباما، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص ص 3–4.

[23]-Nader Habibi, The Impact of Sanctions on Iran-GCC Economic Relations, Middle East Briefs, Washington, CROWN Center for Middle East Studies, No. 45, November 2014, pp: 5-6.

[24]-Kenneth Katzman, Kuwait, Governance, Security, and U.S. Policy, op. cit , pp:15-16.

[25]-Frederic Wehrey, and others, the iraq effect, The Middle East After the Iraq War, Santa Monica, CA, RAND Corporation, 2010, pp: 6-7.

[26]–فهد الحجي، ويكيليكس والنفيسي.. ومستقبل الكويت، موقع صحيفة الانباء الكويتية، في: 8 كانون الاول 2014.
http://www.alanba.com.kw/kottab/fahd-alajji/248485/08-12-2014

[27]–محمود علي، أهم 5 برقيات مسربة من «ويكليكس» عن السياسة الخارجية السعودية، موقع صحيفة البديل، في: 20 حزيران 2016.
http://elbadil.com/2015/06/20/%D8%A3%D9

[28]-Kenneth Katzman, Kuwait: Post-Saddam Issues and U.S. Policy, CRS Report, RS21513, Washington, Congressional Research Service, November, 2011, pp:3-4.

[29]–فواز كرامي، التبادل التجاري مع الكويت نما 188% في خمس سنوات، وكالة الانباء الكويتية –كونا، في: 28 ايار 2016.
http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2438381&language=ar

[30]–تقرير: نمو التبادل التجاري مع الكويت بنسبة 50 بالمئة، مصدر سبق ذكره.

[31]–فواز كرامي، التبادل التجاري مع الكويت نما 188% في خمس سنوات، مصدر سبق ذكره.

[32]–احمد العلي، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت–فرع المملكة المتحدة و ايرلندا، في: 15 تموز 2015.

http://www.ahmadalali.com/?p=359

[33]–تقرير، تزايد أعداد الطلاب الكويتيين في الجامعات والكليات الأمريكية، موقع سفارة الولايات المتحدة في الكويت، مصر سبق ذكره.

[34]–تقرير: نمو التبادل التجاري مع الكويت بنسبة 50 بالمئة، موقع ارقام، في: 23 حزيران 2016.

http://gulf.argaam.com/article/research/pageno?marketid=1&searchtext=&researchsourcename=

[35]-Talal Z A Alazemi, Kuwaiti foreign policy in light of the Iraqi invasion, with particular reference to Kuwait's policy towards Iraq, 1990-2010, op. cit, pp:160-162.

[36]-W. Andrew Terrill, kuwaiti national security and the u.s.-kuwaiti strategic relationship after saddam, op. cit, pp: 56-59.

[37]–ينظر: قرار مجلس الامن بالوثيقة المرقمة. 2013) S/RES/2107).

[38]-Kenneth Katzman, Kuwait, Governance, Security, and U.S. Policy, op. cit , pp:16-17.

[39]–بعد خروجه من الفصل السابع ..العراق على أعتاب مستقبل جديد رغم أزماته وأحداث المنطقة، موقع الوسط، في: 12 تشرين الاول 2014.

http://www.wasat.info/news.php?action=view&id=5503

[40]-Kenneth Katzman, Kuwai, Post-Saddam Issues and U.S. Policy, CRS Report, RS21513, , Washington, Congressional Research Service, July, 2013, pp: 23-25.

[41]–مارتن انديك، الويات السياسة الامريكية في الخليج: التحديات والخيارات، مصدر سبق ذكره، ص ص 121–124.

[42]–قارن: علي حسين باكير، مخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج، مجلة اراء حول الخليج ، العدد 64، جدة، مركز الخليج للابحاث، ايلول 2009، ص ص 32–34.

[43]–جوين دايار، الفوضى التي نظموها، الشرق الاوسط بعد العراق، مصدر سبق ذكره، ص 11 وما بعدها.

[44]–قارن: علي أحمد الطراح، مستقبل العلاقة الكويتية–العراقية واضطرابات الربيع العربي، مجلة اراء حول الخليج ، العدد 79، جدة، مركز الخليج للابحاث، تشرين الاول 2011، ص ص 45–47.

[45]–جميلة الطاهر، الدور السياسي لشيعة الكويت، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد 5، بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، حزيران 2013، ص ص 189–199. وايضا: تقرير: 3765 3765 برقية أميركية عن الكويت في «ويكيليكس»: الكويت تفضل خيارا عسكريا أميركيا ضد إيران، صحيفة الراي الكويتية، في: 3 تشرين الثاني 2010.

http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2010/11/30/228789/nr/nc

[46]–تقرير: ويكيليكس: الكويت لن تبقى لسنة 2020، موقع DayPress ، في: 11 ايار 2015.

http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=96295

[47]–د.عبد الله النفيسي، مخطط اميركا ضم الكويت الي ايران او العراق، موقع ورد برس كوم، في: 12 تموز 2015.

https://alwatan.wordpress.com/2010/05/19/

[48]-John A. Nagl and Brian M. Burton, After the Fire: Shaping the Future U.S. Relationship with Iraq, Washington, Center for a New American Security, 2011, pp: 9-11.

[49]–د.عبد الله النفيسي، طلبت توحيد دول الخليج وليس دمجها في السعودية، "الكويت والإمارات وقطر والبحرين مهددة بالزوال"، موقع فضائية العربية، في: 14 يونيو 2010. http://www.alarabiya.net/articles/2010/06/14/111319.html